

راصد البرلمان (الاسبوع الثامن)

2013/12/28

راصد: فقدان النصاب القانوني للجلسة الرقابية الثانية يعطل مناقشة استجواب واستكمال الأسئلة

تشكيك نيابي في دستورية التصويت على معدل «الضمان»

تحرك نيابي لتعديل «العقوبات» المتعلقة بالإغتصاب

عدم توفر قوانين ناجزة يعطل اجتماعات المجلس

النواب يناقش (18) سؤالاً فقط من أصل (46)

راصد.

سجل مجلس النواب في أعمال أسبوعه الثامن عقد جلسته الثانية المخصصة لمناقشة الأسئلة النيابية وأجوبة الحكومة عليها، في وقت فشل المجلس باستكمال انعقاد تلك الجلسة بسبب فقدانها لنصابها القانوني.

وأدرج على جدول أعمال تلك الجلسة (46) سؤالاً نيابياً، واستجواباً للنائب رولى الفراهي، وطلب المناقشة العامة رقم (2) والمقدم من عشرين نائباً حول أزمة الثلج وما ترتب عليها من آثار على معظم القطاعات الحيوية الى الجلسة المقبلة.

ونجح المجلس بمناقشة (18) سؤالاً فقط تم تحويل اثنين منها الى استجوابين للنائبين محمد الرياطي، ومحمد الحاج، بينما تغيب بعذر أربعة نواب عن الجلسة ممن لهم أسئلة مدرجة عليها وهم النواب يحيى السعود، خالد الحيارى، مريم اللوزي، ومفلح الرحيمي، في حين أعلن النائب يوسف القرنه تأجيل مناقشة سؤاله بسبب غياب الوزير المختص. ويلاحظ أن تعثر المجلس في استكمال عقد جلسته بسبب فقدان النصاب القانوني أدى الى ترحيل جدول أعمال الجلسة وما تبقى عليها من أجندة إلى جلسة يوم غد الأحد، في الوقت الذي لم يستطع المجلس سوى عقد جلسة واحدة فقط، ربما بسبب عدم توفر قوانين وتشريعات ناجزة من اللجان الدائمة، ولكن كان أمام المجلس فرصة عقد جلسة ثانية في الإِسبوع الثامن على الأقل لإستكمال جدول أعمال جلسته الرقابية.

ولعل أبرز ما شهدته المجلس في أعمال اسبوعه الثامن هو التشكيك في دستورية التصويت في الجلسة المشتركة التي عقدت الأسبوع الماضي بين مجلسي النواب والأعيان لحسم الخلاف على مواد معدلة في قانون الضمان الإجتماعي.

وتولى النائب خميس عطيه إثارة تلك القضية، حين قدم مداخلة تولى فيها الطعن في دستورية التصويت، وحظيت مداخلته بدعم من العديد من النواب منهم، محمود الخرابشة ورلى الحروب، وسليمان الزين، وعدنان السواعير، وزيد الشوابكة، وهائل الدعجة، وبالرغم من أن النقاش قد احتدم وتشعب بين النواب حول مداخلة النائب خميس عطيه فإن تلك المناقشات لم تنتهي الى قرار واضح، إلى أن وجه النائب خميس عطيه في نهاية أعمال الأسبوع الثامن نص مداخلته كاملة الى اللجنة القانونية التي وعد رئيسها النائب عبد المنعم العودات بالنظر في دستورية التصويت. وشهد الأسبوع الثامن دعوة رئيس لجنة العمل النائب عدنان السواعير لعقد مؤتمر صحفي الأحد الماضي بين فيه وجهة نظره وتفاصيل الخلاف مع مجلس الأعيان حول تعديلات قانون الضمان الإجتماعي.

ومن أبرز ما شهدته اعمال الاسبوع الثامن توقيع 20 نائباً على مقترح بقانون قدمته النائب وفاء بني مصطفى لإلغاء نص المادة (308) من قانون العقوبات التي تنص على وقف الملاحقة القضائية للمعتدي في جرائم الإغتصاب وهتك العرض للفتاة القاصر في حال عقد زواج صحيح بين المعتدي والضحية ما لم يكن المعتدي مكرراً للفعل، ويتم تنفيذ العقوبة على المعتدي قبل قبل القضاء ثلاث سنوات على الجنحة وخمس سنوات على الجناية اذا انتهى الزواج بطلاق المرأة المعتدى عليها دون سبب مشروع

ومن المرجح أن تجمع المرأة في مجلس النواب هو الذي يقف وراء هذا المقترح بقانون، وفي حال تم طرحه على المجلس لاحقاً فإنه سيلقى الكثير من الجدل النيابي أولاً، وفي الشارع ثانياً.